الفرص الاستثمارية في العراق

اعداد الطالبة مريم عبدالله محمد

اشراف الدكتور فارس مهدي

المقدمة

لقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين حركة واسعة في تدفقات راس المال لاسيما الدول النامية بعد ان اقتنعت ان تحقيق المستويات المعيشيه العالية لمواطنيها لايتم تطويره الابعد الانفتاح على الاستثمار الاجنبي او المحلي وذلك لان الاستثمار الاجنبي سوف يقدم تكنولوجيا متقدمة وايظا يوفر خبرات ومهارات للايدي العاملة في البلد المضيف ورغم ذلك لم تبلغ نسبة الاستثمارات فيها سوى1,54% من اجمالي التدفقات الاستثمارية للدول النامية خلال عام 2002 ويعود ضعف حجم الاستثمارات في الدول النامية الى العديد من الاسباب منها مايتعلق بالجوانب المؤسساتية والتشريعية ومنها مايتعلق بالتعريف بالفرص والامكانات المتاحة امام الراسمال المستثمر وخاصة اذاماعلمنا ان المنطقة العربية تمتلك موارد طبيعية وبشرية لازال الكثير منها غير مستثمر.

والعراق اليوم يحتاج الى الاستثمار اكثر من اي وقت مضى وذلك لما تعرض له العراق من حروب واحتلال في الثمانينات والتسعينات مما اثرت بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي في العراق الامر الذي يحتاج الى الانفتاح على الاستثمار الوطني والخارجي وتعريف المستثمر بالفرص الاستثمارية في العراق لتطوير النشاط الاقتصادي.

مفهوم الاستثمار وانواعه

الاستثمار بمفهومة الاقتصادي العام هو تخصيص راس المال للحصول على وسائل انتاجية جديدة او تطوير وسائل انتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع والخدمات .والاستثمار يكون نوعين هما الاستثمار الوطني الذي يعتمد على المدخرات الوطنية لمواطني الدولة المعنية والاستثمار الاجنبي وهو الاستثمار المعول عليه في معظم الدول النامية ويعني استثمار الدول المتقدمة سواء كان فرد او مجموعة افراد او مؤسسة في الدول النامية .وهو يكون نوعين هما

1.الاستثمار الاجنبي المباشر.ويتمثل هذا النوع بالاستثمار في القطاع السلعي والخدمي ويتسم بكونه استثمار طويل الاجل ويقوم به كيان اقتصادي سواء كان شخصا طبيعيا او معنويا يقيم في بلد ويستثمر في بلد اخر وحتى ينجح هذ النوع من الاستثمار يتطلب ان يكون البلد المضيف يتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي وعادة يكون على نوعين من شمولية للنشاط الاقتصادي هما تملك كامل للمشروع المستثمر فيه للراسمال الاجنبي والثاني استثمار مشارك للمستثمر

الوطني وعادة يفضل المستثمر الاجنبي النوع الاول وهو الهيمنه الكاملة للمشروع بحجة ان ان الراسمال الوطني ضعيف الخبرة والامكاناتفي المشاركة بادارة المشروع.

2.الاستثمار الاجنبي غير المباشر.ويتسم هذا النوع بكونه استثمار قصير الاجل حيث نادرا مايمتد لفترات طويلة ويتركز على الاستثمار في شراء الاسهم والسندات الخاصة او الحكومية اي استثمار لايتم في الاصول الحقيقية ويسعى الى الربح من خلال المضاربة في اسواق راس المال.

دور الاستثمار في تطور الاقتصاد

لقد حظي الاستثمار الاجنبي المباشر باهمية خاصة منذ فترة طويلة حيث تعد شركة الهند الشرقية احد اهم انواع الاستثمار المباشر منذ القرن التاسع عشر ونطور هذا النوع من الاستثمار بفعل السيطرة الاستعمارية والاستفادة من الموارد الطبيعية في البلدان المستعمرة وقد ادى ذلك الى زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية واعادة اعمار اوربا بعد الحرب وايظا التراكم الراسمالي الكبير للولايات المتحدة الامريكية ممادى الى البحث عن مجالات اوسع للاستثمار خارج حدوده كما ان التقدم العلمي والتكنولوجي خلق بيئة صالحة للاستثمار في الدول المتقدمة.

الاستثمار الاجنبي في المنطقة العربية

لم يكن نصيب المنطقة العربية من الاستثمارات الاجنبية الا الجزء اليسير بسبب الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي عاشتها الدول العربية خلال القرن الماضي مما جعلها في اخر قائمة الدول الجاذبة للاستثمار على مستوى الدول النامية مماحرم الاقتصادات العربية من الاستفادة من الاستثمارات الخارجية اضافة الى هروب الراسمال الوطني للاستثمار خارج المنطقة العربية يبحث عن الامان والنجاح.

يشير التقرير السنوي العشرون للمنظمة العربية للاستثمار ان اجمالي التدفقات الاستثمارية للمنطقة العربية بلغت عام 2004 نحو 21 مليار دولار مثلت نسبة 5,2% من اجمالي تدفقات الدول النامية خلال تلك السنه رغم التواصل في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي .

اما في العراق فلم يكن يسمح للراسمال الاجنبي بالاستثمار في العراق نتيجة للايديولوجيات التي كانت تؤطر فكر النظام السياسي بعد ثورة 1958 وقامت الدولة بتاميم معظم الاستثمارات الخاصة كما عملت الدولة على تقليص حجم الاستثمارات الاجنبية التي كانت قائمة وخاصة في مجال النفط والتي تم تاميمها عام 1972 وبذلك ظل النشاط العام هو النشاط المهيمن على جميع الفعاليات الاقتصادية مما حرم الاقتصاد العراقي من فرصة الاستفادة من دور القطاع الخاص كما حرمه من الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات المتطورة نتيجة عدم السماح للاستثمار الاجنبي بالعمل داخل العراق .وبعد احتلال العراق عام 2003 وتغير نظامه السياسي وتعطلت مقومات الاقتصاد اصبح العراق في امس الحاجة للاستثمارات الوطنية و الاجنبية لاعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنمية قطاعاته .لكن في عام 2003 اصدر الحاكم المدني للعراق قرارا

للاستثمار الاجنبي المرقم 39لسنه 2003 يعد خطوة للانفتاح على الاستثمار الاجنبي حيث ورد في ديباجته تحقيق تغيرات اساسية على النظام الاقتصادي الا ان القرار المذكور قد شابه العديد من الثغرات والنواقص مما دعا الى صدور قانون جديد للاستثمار الاجنبي الذي صادق عليه البرلمان العراقي في تشرين اول 2006.